رفض أستراليا لقرار منع الأسلحة النووية يطلق جدلا واسعا

من قبل نينا بانداري

سيدني IDN بينما يقترب العام 2016 من نهايته، هذا العام الذي شهد الذكرى الثلاثين لمأساة تشرنوبل النووية، والتي ذكرت بالنتائج المدمرة على الصعيدين البشري والبيئي لأسلحة الدمار الشامل، فإن القرار لتحرير العالم من الأسلحة النووية بدا ملحا أكثر من أي وقت سابق.

فقرار الأمم المتحدة A/C.1/71/L.41, والذي ينادي إلى مفاوضات بخصوص وثيقة ملزمة قانونيا لمنع الأسلحة النووية والتوصل إلى إلغائها بالكامل تم تبنيه في الجلسة الحادية والسبعين من قبل اللجنة الأولى للأمانة العامة للأمم المتحدة UNGA في 27 أكتوبر 2016 ب 123 عضوا بما في ذلك كوريا الشمالية والتي صوتت لصالح التقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي متعدد الأطراف، بينما صوتت 38 دولة ضد ذلك القرار وامتنعت 16 دولة عن التصويت.

أما أستراليا، والتي كانت تعد البطلة في المناداة لنزع الأسلحة النووية، قررت معارضة القرار على الرغم من موافقة 26 دولة مجاورة لها في أسيا المحيط الهاديء، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول الكاريبية.

يقول مدير الحملة العالمية لمنع الأسلحة النووية (ICAN) تيم رايت .أن أستراليا تستمر فيم عارضة هذه المعاهدة التي انتهى أمدها، وهي تخاطر بعزل دول أخرى لها في المنطقة ومن المحزن جدا أن أستراليا، بدلا من الوقوف بجانب ما هو صحيح أخلاقيا وضروري، قررت الوقوف إلى العدد القليل من الدول المسلحة نوويا التي تعتبر الأسلحة النووية قانونية."

وأضاف: إن محاولة أستراليا حرف مسيرة مجموعة الأمم المتحدة بخصوص نزع السلاح النووي كان خطوة غير اعتيادية، خطوة ارتدت نتائجها بشكل مباشر. فقد تسببت بإصرار واضح وقوي لدى الدول الأخرى لبدء المفاوضات في 2017 للوصول إلى معاهدة تجرم الأسلحة النووية.

هذا القرار يتبع ثلاثة مؤتمرات داخل الحكومة، يتفحص التأثير الإنساني للأسلحة النووية، تم عقدها في كل من النرويج، المكسيك والنمسا في 2013 و 2014. هذه المؤتمرات مهدت الطريق للدول غير النووية لأن تلعب دورا تأكيديا على نزع السلاح.

طالبا من أستراليا التخلي المباشر عن الاعتماد على الأسلحة النووية الأمريكي، قال رايت ل IDN " هذه السياسة الخطيرة من الاعتماد على الاسلحة النووية يقوض من جهود نزع السلاح ويدعو لتضخمها. كما يرسل رسالة إلى الدول الأخرى أن أسلحة الدمار الشامل هي قانونية وضرورية ومفيدة. ولا يمكن أن يكون لهذه السياسة أي تبرير آخر غير ذلك. حيث لا توجد أية دولة مباشرة في منطقتنا المباشرة تطلب الحماية من الأسلحة النووية."

الدول المسلحة نوويا والدول التي تشترك بالاعتماد على الأسلحة النووية الأمريكية، مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، قد عارضت القرار.

من المهم الملاحظة أيضا أن نيوزيلاندا قد دعمت القرار، وهذا يتوافق مع التاريخ الممتد على مدى ثلاثة عقود من الالتزام القانوني والاجتماعي بخصوص الأسلحة النووية. يقول رايت "أستراليا التي كانت في مرحلة ما داعمة لنزع الأسلحة النووية، قد تغيرت كليا بخصوص هذه القضية، وهي تغتنم كل الفرص لتدافع عن الحيازة والاستخدام المحتمل لأسوأ الأسلحة المرتبطة بالدمار الشامل."

نيوزيلاندا وإندونيسيا وماليزيا وتايلندا كلها من بين الدول التي ستلعب دورا هاما في المنطقة في مؤتمرات المفاوضات المقررة في كل من مارس ويونيو 2017 في نيويورك.

الرئيس السابق للبرلمانيين في نيوزيلاندا بخصوص عدم التوسع النووي ونزع السلاح النووي ماريان ستريت (*PNND*), قالت ل IDN "أنه من المفاجيء أن أستراليا عارضت القرار L41. ليس هنا تفسير عقلاني لذلك ما عدا أنه من الواضح أن ولاءهم للولايات المتحدة قد تغلب على جميع الاعتبارات الأخرى. لم تكن أستراليا أبدا في الصف الأول في مناهضة الأسلحة النووية، لذا ليس من المفاجئ تصويتها بهذه الطريقة الآن. وبوجود هذه الحكومة الليبرالية الملتزمة، من الواضح عدم وجود شجاعة لهذا الموضوع"

من بين 34 دولة في أسيا المحيط الهاديء ، والتي صوتت على هذا الموضوع، فقط أربعة دول صوت ضده، أستراليا، اليابان، ولايات ماكرونيزيا وكوريا الجنوبية، والأربعة الأخرى الصين، الهند، الباكستان، والفانواتو امتنعت عن التصويت.

"أن تكون خارجا عن خطى الدول الأقرب منك بخصوص موضوع استراتيجي ذي أهمية قد تكون كارثية كهذه يبدو غير معقول. أستراليا بحاجة إلى استخدام وزن معقول للاشتراك في المجتمع الأسيوي المحيط الهاديء، مثل محادثات تتعلق بالأمن الإقليمي، وليس الخروج من تلك المجتمعات بالكامل" وفقا لستريت.

لقد دعمت أستراليا المنع العالمي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والألغام الأرضية والقنابل العنقودية. "وتلتزم أستراليا بإلغاء الأسلحة النووية التي تم إنتاجها مسبقا بطريقة واضحة. إلا أنه وطالما تهديد الهجوم النووي قائم، فإن الحماية النووية من قبل الولايات المتحدة لا تزال تخدم مصالح الأمن الأسترالية"، يقول متحدث باسم وزارة العلاقات والتجارة الخارجية الأسترالية ل IDN

وفقا للاستبيان السنوي في عام 2016 من قبل معهد لاوي للسياسة الخارجية في سيدني, فإن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفض تسعة نقاط: 71 بالمائة من الأستراليين يرون التحالف مع الولايات المتحدة هاما بشكل كبير أو إلى حد ما من أجل أمان أستراليا، وهي أقل مستوى من الدعم منذ 2007، ولكن هذه النقاط لا تزال أكبر بثمانية نقاط منذ العام الماضي.

حيث تشعر أستراليا بأن الجهود يجب أن تتوجه لتقوية معاهدة عدم التضخم النووي NPT , والتي تعد الركيزة في النظام العالمي لنزع الأسلحة النووية ومنع التضخم النووي، وتنفيذ الالتزامات مثل تلك المتفق عليها في خطة العمل في مؤتمر NPT لعام 2010. .

معاهدة منع الأسلحة النووية دون مشاركة الدول التي تملك ترسانات نووية، أو دون اعتبار للبيئة أو الأمن العالمي، لن يكون ذا فعالية للقضاء على الأسلحة النووية" كما أضاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون والتجارة الخارجية الأسترالية.

وبينما لا تزال NPT أساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية وكما هو أستسي لمفاوضات نزع السلاح، تقول رايت أن "المعاهدة لمنع الأسلحة النووية هي قياس لتنفيذ البند الخامس من NPT. تعمل المعاهدة المتعلقة بمنع الأسلحة النووية على إغلاق الثغرات في النظام القانوني الدولي للأسلحة النووية. حيث سيجعل من الواضح أنه من غير القانوني لأي دولة استخدام الأسلحة النووية، أو اختبارها أو تصنيعها أو تخزينها"

وتضيف رايت: "من الملفت جدا للنظر أن أستراليا وعددا آخر من الدول المناصرة للأسلحة النووية يبدو أنها قد تخلت عن دعمها لمعاهدة نزع السلاح النووي. فهي ترفض الانصياع للالتزامات في البند الخامس من المعاهدة في متابعة المفاوضات لنزع الأسلحة النووية."

جميع الأطراف في NPT والمكونة من 191 دولة التزمت بالبند 6 في "متابعة المفاوضات بشكل فعال بخصوص إيقاف سباق التسلح في وقت قصير ونزع السلاح النووي."

في 1996، أهابت المحكمة الدولة أن يكون هناك التزام بإيصال هذه المفاوضات إلى نتيجة. القرار L.41 يتوافق مع هذه التعهدات ويحاول إعطاء تفسير عملي لها حيث يقول راميش ثاكور، مدير مركز نزع السلاح ومقاومة التضخم النووي، في مدرسة كراوفورد للسياسة العامة في جامعة أستراليا الوطنية في كانبيرا.

أربعة من الدول النووية الخمسة والتي سجلت في NPT، فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، صوتت ضد القرار مع إسرائيل، والتي لا تعد قوة نووية في NPT الصين التي تملك حوالي 260 رأسا نوويا , الهند بين 100 120 رأسا نوويا والباكستان بين 110 130 رأسا نوويا.

يقول ثاكور، "معاهدة منع الأسلحة النووية لن يتمكن لوحده من نزع السلاح، ولكن يمكنه أن يكون عنصا حيويا لإحياء الزخم لمنع التسلح وإعادة تقوية الجهود للانتقال من المنع إلى الإلغاء الكامل وتفكيك كل الأسلحة النووية".

ومنذ إصدار قرار NPT في 1973، كان لأستراليا طريقة للتعامل مع القضايا النووية العالمية. وكما قال سيناتور الحزب العمالي ووزير الخارجية بيني ووغ في بيان صحفي، "حزب العمال يدعم الإجراءات الفعالة والمنطقة لنزع السلاح ومنع التضخم، وستستمر في متابعة الطريق باتجاه الأهداف المرجوة." يشارك حزب العمال الإحباط العالمي مع الحركة لنزع السلاح وسنبقى ملتزمين للقضاء عل الأسلحة النووية.

وطالب حزب الخضر الأسترالي من وزيرة الخارجية جولي بيشوب الشرح عن سبب تصويت أستراليا ضد هذا القرار.

"يجب أن تدعم أستراليا حركات UNGA للحصول على شرعة لمنع الأسلحة النووية. تستطيع أستراليا تغيير سياساتها الخارجية لعكس الظروف المتغيرة ويجب أن تتبع مصالح أستراليا قبل تولي دونالد ترامب منصبه في يناير العام القادم. وهذا يتضمن التوافق مع البنود غير العدائية وفقا لشرعة الأمم المتحدة للتعاون والسلام في جنوب شرق أسيا" تقول الدبلوماسية الأسترالية السابقة الدكتورة أليسون بروينوسكي ل IDN [15 – IDN-InDepthNews ديسمبر 2016]

صورة الاجتماع الأول للأمم المتحدة الصورة تعود ل 28 | ICAN أكتوبر 2016.

IDN هي الوكالة الرئيسي في نقابة الصحافة العالمية .